العادية انها غير تامة فيحتمل ان في المسألة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع
المحتمل للقسمة هل هي فاسدة او غير تامة وفي البيانية الاصح انها غير تامة فكن على ذكر منها
واعلم انه يجب ان يقيد كلام المصنف اذا لم يودعه من الموهوب له اما الوادع الشامل
منه ثم سلمه ما وهبه صحت الهبة وهذه حيلة في جواز هبة المشغول كما في الجوهرة
الا في مسألة ما اذا وهب الاب لولده الصغير في الولوالجية رجل تصدق على ابنه الصغير
بدار والاب ساكنها قال الامام رضي الله تعالى عنه لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز
وعليه الفتوى لان الشرط قبض الواهب هبته او كون الدار مشغولة بمتاع الواهب
لا يمنع قبض الواهب وفي البزازية وهب لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب او تصدق
لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب او الاب ساكن فيها يجوز وعليه الفتوى او يسكنها
غيره بلا اجر والام للاب لو ميتا والابن في يدها وليس له وصي وكذا من يعوله والصدقة
في هذا كالهبة كما في التبيين ويفهم من قوله بلا اجر ان الغير لو كان يسكنها بالاجر لم تجز
الصدقة وبه صرح البزازي ووجهه في الذخيرة بانه اذا الحق بسكناها باجر قيد على الموهوب
ثابتة لصفة اللزوم فيمنع قبض غيره تمام الهبة بخلاف ما اذا الحق بغير اجر قوله الصبي
العاقل الهبة صحيح اقول وكذا رده كما في الولوالجية وعبارتها اذا وهب انسان لصغير
يعبر عن نفسه شيا يصح رده كما يصح قبوله لانه ليس له ابطال حق ثابت للصغير فيملكه
انتهى قلت وكذا قبول العبد المحجور صحيح كما في رهن المقدسي وعبارته وهب لعبد محجور
ونحوه فالقبول والقبض له لان ذلك نافع للمولى والعبد مالكه لثمله كالاحتطاب
والملك للمولى وكذا المكاتب لكن لا يملكه المولى انتهى قلت ولم نذكر الرد والظاهر ان له الرد
واطلق صحة القبول منه فشمل ما اذا كان الاب حيا اوميتا كما في الخلاصة وفي البسوط
وهب للصغير شيا ليس له ان يرجع فيه وليس للاب التفويض انتهى وفي الخانية وبتبع
القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته اه وهو مخالف لما تقدم عن
المبسوط وقيد بالهبة لان المديون لو دفع ما عليه للصبي ومستاجره لو دفع الاجرة
اليه لا يصح وافاد انه لا تصح الهبة للصغير الذي لا يعقل ولا تتم بقبضه وايسار
بالاطلاق الان الموهوب لو كان مدينا للصغير تصح الهبة ويسقط الدين كما في
الخانية الا اذا وهب له ما لا نفع له فيه كما لو وهب لصبي عبدا اعمى او ترابا في داره

لا يصح

لا يصح وقيل ان كان يشتري ذلك منه بشيء فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري
منه وبازمه مونة النقل ونفقة العبد فان يرد كما في جامع الصغار للاستروشني ومافي
قوله ما لا نفع له يجوز ان تكون معرفة موصولة وان تكون نكرة موصوفة وعلى كل الحال
فالرابط محذوف والتقدير ما لا نفع له فيه تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل
اي تمليك ما لذي الدين من غير الذي عليه الدين فالمصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف
وقوله من غير ظرف لغو متعلق بالمصدر وقوله باطل خبر عن تمليك ويجوز في ان
تكون موصولة كما اشرنا اليه وان تكون نكرة موصوفة وهما اولى وافاد انه يصح تمليك
الدين ممن عليه سواء كان عليه حقيقة او حكما كما لو وهب غريم الميت من وارثه ولورد
الوارث الهبة ترد بالرد خلافا لمحمد وقيل لا خلاف فيها والخلاف فيما لو وهبه للميت
فرده الوارث ولو وهب بعض الورثة فالهبة للكل ولو ابرأ الوارث صح ابن كما في البزازية
الا اذا سلطه على قبضه يعني لانه يصير حينئذ وكيلا عن الدائن في القبض من المديون
ثم يقبض لنفسه ومنه اي مما استثنى من بطلان تمليك الدين من غير من عليه
الدين للتسليط اي على القبض والصواب ان يقال ان سلطه على قبضه كما في
الحاوي القدسي وفي البزازية المرأة وهبت مهرها الذي على زوجها لابنه الصغير من غير
الزوج ان امرت بالقبض صحت والا لا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين لو قضى
دين غيره على ان يكون الدين له لم يجز في العتيبة قضاء دين غيره ليكون له ما على المطلوب
فرضي جاز وقيل لا اه ومنه تعلم ان التفريع على احد القولين ولو كان وكيلا بالبيع الخ
في القنية ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون
الثمن له كان القضاء فاسدا ويرجع البايع على الامر بما اعطاه وكان الثمن على
المشتري على حاله وليس منه ما اذا اقر الخ اي ليس من الضابط المذكور وكذا ليس منه
الدين الذي على زيد هو لعمرو ولو سلطه على القبض ولكن قال واسمي في كتابي الدين عارية
صح ولو لم يقل لعد الا يصح كما في اجارة الولوالجية اواخر الفصل الثالث قبيل الرابع
بجوز رقبة وعبارتها ولو استاجر دارا على عبد بعينه ثم وهب العبد من المستاجر قبل
القبض فاذا قال المستاجر قبلت كان هذا قبالا للمشتري اذا قال للبايع وهبت منك
العبد قبل القبض انفسخ البيع كذا هنا الا وليس في كلامه تصريح بالمجازية التي ذكرها
المصرح كان حقه ان يبين المجاز ثم يبين ان ذلك يكون مجازا وكذا الوما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)